المحاضرة الرابعة

عوامل التغير الاجتماعي:

إن البحث في أسباب وعوامل التغير الاجتماعي عملية معقدة بسبب التداخل الشديد بين هذه العوامل، ولكن على العموم التغير لا يحدث دون سبب يحركه أو يدفعه إلى الأمام. وعلى سبيل المثال يعتبر الاتصال الثقافي أحد العوامل الهامة في إحداث عملية التغير الاجتماعي، ولكن هذا الاتصال يتم في كثير من الأحيان عن طريق أفراد يلعبون دورًا داخل مجتمعاتهم، كما يرتبط التغير أحيانًا أخرى بأشكال التجديد الداخلي، وهنا تتضافر العوامل الخارجية مع الداخلية في إحداث عملية التغير الاجتماعي.

وعلى العموم يمكن لنا تصنيف عوامل التغير الاجتماعي في مجموعتين أساسيتين هما؛ **العوامل الخارجية** وهي تلك العوامل التي ترتبط بمؤثرات لا دخل للإنسان فيها، كالعوامل الفيزيقية أو التغيرات الطبيعية في السكان والتي ترتبط بمؤشرات ثقافية قادمة من الخارج، كتلك المرتبطة بعمليات الاتصال والانتشار الثقافيتين. أما **العوامل الداخلية** فيقصد بها العوامل الناتجة عن تفاعلات أو خصائص داخلية، كالدور الذي يقوم به التنظيم السياسي ودور الاختراعات التكنولوجية ودور الأفراد، ودائما ما يحدث التغيير في ضوء تفاعل هذه العوامل مجتمعة.

7-1- العوامل الخارجية:

وهي التي لا دخل للإنسان بها والتي تحدث تغيرًا تلقائيًا، وهي كالآتي:

1. **العوامل الفيزيقية (البيئية)**: تحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقًا لظروف الطقس وتقلباته، كما أنها تحدد نشاطهم أكان زراعة أو رعي أم تجارة، ولا يعني أن العوامل الفيزيقية هي العوامل الأساسية الوحيدة في إحداث التغير، فقد أدى ظهور البترول إلى إحداث تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، بالرغم من أنه اكتشف بجهود بشرية، إلا أن ارتباطه بالطبيعة قد أثر على مسار التطور في المناطق التي اكتشف بها، كذلك أدت الظروف البيئية كالزلازل والبراكين والفيضانات إلى زوال مجتمعات بأسرها. وتنحصر العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دورًا في إحداث التغير، بمايلي:
   - **المناخ**: الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.
   - **التبدلات الجيولوجية والجغرافية**: التصحر مثلاً.
   - **وجود الموارد الطبيعية**: البترول، الغابات، المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
   - **الطاقة الكامنة في المادة**: الطاقة الذرية الطاقة الشمسية.
   - **الكوارث البيولوجية**: الأوبئة والأمراض.
   - **الكوارث الطبيعية**: الفيضانات، الزلازل، البراكين والأعاصير.
   - **الموقع الجغرافي**: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحار.

- **تلوث البيئة**: عوامل طبيعية أو صناعية.

2. **العوامل الديموغرافية**: ويقصد بها حجم السكان ومعدلات نموهم وهجرتهم وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل الديموغرافية الأخرى.

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع، فقد تزايد عدد سكان الكرة الأرضية بشكل سريع خاصة بعد الثورة الصناعية التي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية. ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية بحد ذاتها، بل بالتطور والتقدم الذي تحقق على صعيد الرعاية الصحية والطبية، مما أدى ارتفاع متوسط عمر الإنسان وانخفاض معدلات الوفيات، بسبب اكتشاف الأدوية للعديد من الأمراض والأوبئة التي فتكت بالإنسان.

وتعتبر زيادة الموارد البشرية المؤهلة (القوى العاملة) من أهم عوامل بقاء وتطور المجتمعات بوصفها عنصرًا أساسيا من عناصر الإنتاج والوسيلة الهامة في إحداث عملية التغير الاجتماعي، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تتوافق مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإلا كانت تلك الزيادة السكانية عاملاً سلبيًا في انتشار المشاكل الاجتماعية وضبط الروابط الاجتماعية، فالمجتمعات التي تنمو بسرعة هائلة تشكل طلبًا متزايدًا على المصادر الطبيعية والمرافق الخدمية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة والنزوح الجماعي وارتفاع معدلات البطالة وما يترتب عليها من آثار سلبية في الواقع الاجتماعي. ناهيك عن انتشار التنافس بين أفراد المجتمع من أجل تحسين مراكزهم الوظيفية والاجتماعية داخل المجتمع، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفوضى والاضطرابات والضغط على مصادر الطاقة والحياة، بذلك تصبح الزيادة السكانية عاملاً سلبيًا في تغير المجتمع.

وفيما يتعلق بعلاقة الهجرة كمتغير ديمغرافي بعملية التغير الاجتماعي، نجد أن التحركات السكانية سواءً كانت قسرية أو عفوية أو مقصودة، فإنها بطبيعة الحالة تحدث تغيرات هائلة في بنية المجتمع، وبالأخص في الأماكن التي ينزح منها السكان مما يؤدي إلى وجود خلل بالقوى العاملة فيؤثر سلبًا على الأنشطة الاقتصادية القائمة، كما أن قدوم جماعات كبيرة من المهاجرين إلى مكان ما أو مدينة ما يؤدي إلى ظهور مشاكل لا حصر لها داخل المدينة تتصل بطبيعة العلاقة بين المهاجرين وسكان المدينة الجاذبة من ناحية، وبطبيعة حياتهم الاجتماعية والثقافية ونوعية هذه الحياة من أخرى.

3. **العوامل الثقافية**: تعد العوامل الثقافية من العوامل المؤثرة في عملية التغير الاجتماعي وخاصة بعد الثورة التكنولوجية وبالأخص فيما يتعلق بالاتصالات، حيث تعمل وسائل الاتصال في أغلب بلدان العالم على نشر الثقافات، فالمجتمعات التي تقع عند مفترق الطرق كانت ومازالت دائمًا مراكز للتغير، وحيث أن معظم السمات الثقافية الجديدة تنتقل من خلال الانتشار، فإن هذه المجتمعات الوثيقة بغيرها من المجتمعات، هي أكثر عرضة للتغير السريع، ويؤدي الاتصال بين المجتمعات دورًا بالغ الأهمية في تنشيط العمليات الاجتماعية وبالتالي يضفي بعدًا ديناميا على البناء

الاجتماعي القائم. والاتصال هو تلك العملية التي تنتقل بواسطتها الرسالة أو الفكرة أو الاختراع من المرسل (المصدر) حتى تصل إلى المستقبل. وعلى الرغم من أن الاتصال والتغير الاجتماعي ليسا مترادفين، إلا أن هذا الاتصال هو العنصر المهم والفعال خلال عملية التغير الاجتماعي.

إن الاتصال هو عملية حيوية لابد منها لإحداث التغير الاجتماعي، لكن طبيعة هذا التغير الناجم عن انتشار الأفكار الجديدة تتوقف على النسق الاجتماعي نفسه، فانتشار الأفكار الجديدة في مجتمع ما تلقي الضوء على مراحل عملية التغير الاجتماعي، وتتمثل المراحل في:

- **الاختراع**: وهي مرحلة خلق الأفكار الجديدة وتطويرها.
- **الانتشار**: وهي مرحلة وصول الأفكار إلى أعضاء النسق الاجتماعي.
- **النتائج**: وهي التغيرات التي تنجم عن استخدام الفكرة الجديدة أو رفضها.

4. **عوامل التحديث**: إن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإيديولوجية، لذلك فإنه كمطلب سابق للتحديث يجب أن يكون هناك اتصال عن طريق وسائل الاتصال، والاحتكاك بين الثقافات والمجتمعات المختلفة.

لا يعتبر التصنيع دائمًا هو العامل الحاسم في عملية التحديث في بعض الحالات، إذ أن كثيرًا من الدول النامية بدأت عملية التحديث عندما سعت إلى بناء الدولة الوطنية وتنمية أنساقها السياسية الحديثة، إلا أنه لا يكفي الحديث عن التحديث باعتباره العملية التي من خلالها يبحث المجتمع عن الاستقرار السياسي. لذا يجب علينا طرح تساؤلات تتعلق بطبيعة التحديث الأكثر ملائمة للمجتمع، لأننا نرفض نمط التحديث الذي يؤدي إلى انفصال المجتمع عن جذوره وتراثه بحجة وجود تكوينات تنتمي إلى البناء التقليدي. فالتحديث الحقيقي ينبغي أن يركز على كيفية تحديث هذه الجذور والتراث الثقافي حتى لا يصبح مجتمع بلا هوية ثقافية ومن ثم يسقط في بئر التبعية.

وعلى الصعيد الآخر يلعب التحديث دورًا هامًا في عملية التنمية التي تستلزم تشبعًا وتعقيدًا مستمرًا في النظم الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع. فالتنمية والتحديث يسيران قدومًا منذ أكثر من قرن في أجزاء كثيرة من العالم، وبهذا يتضح لنا أن التحديث هو أحد عوامل التغير الاجتماعي الهامة، إذ بواسطته ينتقل المجتمع من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث.

5. **العوامل الاقتصادية**: وتتمثل في شكل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع، حيث تلعب تلك العوامل دورًا هامًا في إحداث ظاهرة التغير الاجتماعي، وترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة

والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغيير والمترتبة عليه بقية العوامل.

لذلك نستطيع أن نستخلص أن العامل الاقتصادي قد يكون ذا أهمية كبرى في التعجيل بالتغير الاجتماعي، ولكنه ليس العامل الحتمي لأن باقي عوامل التغير الاجتماعي تتفاعل وتتضافر معه لتغير المجتمع.

7-2- العوامل الداخلية:

ونقصد بها العوامل الفاعلة من داخل المجتمع ذاته، وتتراوح هذه العوامل بين:

- العوامل النظامية، كالدور الذي يلعبه النظام السياسي في إحداث التغير.
- الدور الذي تلعبه التغيرات التكنولوجية الناتجة عن التجديدات والاختراعات، وبين العوامل المتصلة بالأفراد المؤثرين على التغير كالقادة السياسيين والمنظمين.

أ. **النظام السياسي**: لم يكن النظام السياسي يلعب دورًا في المجتمعات البسيطة (زراعية كانت أم رعوية) ولم يكن يحقق في هذه المجتمعات درجة من الاستقلال تمنحه القدرة على الحركة والتأثير، ولقد كانت هذه المجتمعات برمتها مجتمعات ستاتيكية بطيئة في التغير، ولقد ظهر دور النظام السياسي في التغير الاجتماعي بعد ظهور النظم السياسية المنفصلة عن المجتمع المدني، لقد أصبحت هذه النظام هي التي تشرع لهذا المجتمع المدني، وترسم السياسات لتنظيم عملية التغير الاجتماعي، وتحاول جاهدة أن تعبئ طاقات المجتمع لتنفيذ هذه السياسات. يقوم النظام السياسي في أي مجتمع بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، وكلما كان النظام السياسي قويًا استطاع أن يكون فاعلاً في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها. يلعب النظام السياسي في الدول النامية دورًا أساسيًا في عملية التغير الاجتماعي، ولا يقتصر دوره على رسم السياسات أو التدخل في الجوانب الاقتصادية لتنظيمها وضبط مسارها، حيث إن دوره يمتد لتطوير البناء السياسي ذاته، فعملية التنمية الاجتماعية ليست عملية ذات جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية فحسب بل إنها عملية تنمية سياسية أيضا.

فيرى البعض أن عملية التنمية السياسية هي وعاء يجمع كل التغيرات الأخرى لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية، وقد يلعب النظام السياسي دورًا سلبيًا في إحداث التغير ويرتبط ذلك بظرفين، وهما:

- أن يكون النظام السياسي تابعًا لنظام آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين، أي أن هذا النظام يكون نظامًا عميلاً متواطئا ضد شعبه.
- أن يكون النظام السياسي نظامًا عدوانيًا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى، أو يبدد ثروات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.

ب. **العوامل التكنولوجية**: للاختراعات الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية كالسيارة والمذياع.

ويخشى علماء الاجتماع من رد فعل العوامل التكنولوجية على إحداث تغييرات تهدد المجتمعات بمشكلات اجتماعية خطيرة كالجريمة، التشرد، اهتزاز القيم والأخلاق. لكن بالمقابل أدت الاختراعات الحديثة إلى زيادة الاتصالات بين الشعوب وأدى ذلك إلى احتمال حدوث تغيرات اجتماعية بين المجتمعات بسبب هذه الاتصالات ونتيجة التلاحم، لذلك فإن أية تغيرات في أي مجتمع سيكون لها صدى واثر على المجتمعات الأخرى. ولعل قناعة **أوجبرن** بدور التكنولوجيا في المجتمع الحديث هي التي دعته إلى اعتبارها عاملاً رئيسيًا في التغير الاجتماعي، وفي التخلف الثقافي أيضا، ويقول إن التكنولوجيا تؤدي إلى التغير الاجتماعي، كما أنها تؤدي إلى الاختراعات الاجتماعية أيضا.

ويرى الباحثون أن معظم التغيرات الاجتماعية ليست ناتجة عن التغير في العمل أو في الدولة، ولكن نتيجة للتغيرات التكنولوجية، فأي اختراع جديد قد يحطم الأساس الاقتصادي للمدينة ويوزع آلاف العمال، وقد يكون ذلك مجالاً لإنشاء مدن جديدة في أماكن أخرى، ويوفر فرص عمل أكثر، وذلك عن طريق انتقال الناس إليها مستغلين فرص العمل الجديدة. فالتغير التكنولوجي ينتج اضطرابًا مستمرًا في المجتمع وذلك بتغيير مراكز العمل التي قد تؤدي إلى توزيع جغرافي جديد مثال ذلك الانتقال المستمر بسبب مراكز الطاقة النووية. فالتغير التكنولوجي لا يقلب السكان رأسًا على عقب وإنما يغير حياتهم الاجتماعية.

وقد يعطي الاختراع مجالاً أكبر لعمل الزوجة، الأطفال والمقعدين، كما قد يؤدي إلى الاستغناء عن مهارات فنية معينة، وقد يزيد أو ينقص بنية الطبقة العاملة، ويخفف الفروق الاجتماعية والقيم التقدم التكنولوجي يزيل الفوارق ويجعل المجتمعات متشابهة وبذلك يتوفر دخل موحد.

ويرى **ماركيوز** أن التكنولوجيا يسرت الرفاهية الفائقة للإنسان، وحققت له التقدم والرقي بكافة مجالات الحياة، فأصبحت التكنولوجيا بهذا المعنى وسيلة الإنسان الأساسية للتغير والتطور الحضاري والثقافي، وكثيرًا ما تحدق المفكرون المعاصرون عن فضل التكنولوجيا وآثارها الايجابية على المجتمع ككل، من حيث إنها وفرت الوقت والجهد وزادت من سيطرة الإنسان على الطبيعة والمجتمع. إلا أن ماركيوز كان له نظرة مختلفة عن موضوع التكنولوجيا وآثارها السلبية على الإنسان المعاصر فيقول " إن التكنولوجيا في الناقل الأكبر للتشيؤ، ذلك التشيؤ الذي بلغ أكمل أشكاله وأنجحها. فالوضع الاجتماعي للفرد وعلاقته مع سائر الأفراد تتحدد على ما يبدو بصفات وقوانين موضوعية، لكن هذه القوانين وهذه الصفات كفت عن أن تكون غامضة، وباتت مراقبتها ممكنة، إذ لا تعدو أن تكون أكثر من ظاهرة يمكن للعقلانية العلمية أن تقيسها وتحسبها ".

فالتكنولوجيا وفقا لذلك تعد من أهم أدوات السيطرة على الإنسان وسببًا من أسباب قمعه واستلابه، فهي لا تنفصل بأي حال من الأحوال عن استخداماتها وآثارها والدوافع الكامنة ورائها. لذا يصر ما ركيوز على رفض مبدأ حيادية التكنولوجيا من خلال تأكيده على مظاهر الكلية (الشمولية) للمجتمع التكنولوجي الذي أصبح فيه من غير الممكن الحديث عن " حياد " التكنولوجيا، ولا عاد ممكنًا عزل التكنولوجيا على الاستعمال المكرس له، فالمجتمع التكنولوجي نظام سيطرة يعمل على نفس المستوى تصورات التقنية وإنشائها. فعن طريق التكنولوجيا تلتغم الثقافة والسياسة والاقتصاد، وتجعل من العقل البشر عقلاً خاضعًا لوقائع الحياة وتزيد من قدرته على تجديد عناصر هذا النوع من الحياة بصورة ديناميكية.

وفي النهاية يمكن القول أن التكنولوجيا التي سيطر بها الإنسان على الطبيعة ثم امتدت سيطرتها لتشمل الإنسان ذاته من خلال العقلانية التكنولوجي، لا تنفي بالمقابل دور عامل التنظيم والفكر، في إدارة التغير الذي سينجم عن التركيب التكنولوجي، وهذا يعني أن التقدم التكنولوجي ليس عاملاً أساسيا وحيدا في إحداث عملية التغير الاجتماعي، وأن هناك عوامل أخرى تحدث التغير.

ج. **العوامل الفكرية والفلسفية**: تحدث معظم التغيرات الاجتماعية نتيجة لأفكار متعددة، ينتج عنها استمرار تنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، مثال ذلك الفكر الماركسي ومدى تأثيره في بناء روسيا، وقد كان للحركات الفكرية التي سادت العالم أثر كبير في الحياة الاجتماعية وفي التغير الاجتماعي، ويرى أحد علماء الاجتماع أن الإيديولوجية تتكون من عناصر أربعة على الوجه الآتي:

- الأفكار التي يعتنقها الناس عن البناء الاجتماعي والعمليات الداخلية بما في ذلك عمليات التغير الاجتماعي الدائرة في المجتمع، والمركز الدولي الذي يحتله هذا المجتمع.
- الأفكار التي يعتنقها الناس عن تاريخ هذا المجتمع.
- تقييم ما يعتنقونه من حقائق.
- القيم والأهداف التي ارتضتها القوى الشعبية للمجتمع الذي تنتمي إليه.

ويرى **ماركس فيبر** أن للعوامل الفكرية أثر كبير في التغير الاجتماعي، فالتغيرات الاقتصادية في نظره وما ينشأ عنها من تغيرات اجتماعية، إنما تنشأ عن تغيرات ثقافية. ويذهب كل من أوغست كونت وماركس فيبر على أن العوامل الفكرية هي العوامل الحاسمة في التغير. والتاريخ حافل بحركات فكرية كثيرة أحدثت تغيرات عميقة في النظم الاجتماعية والإنسانية: الديانات السماوية، حركة النهضة، حركة الإصلاح الديني، عصر التنوير، الثورات السياسية، الثورة الانجليزية، الثورة الأمريكية، الثورة الفرنسية.

ومما يجب ملاحظته هو اختلاف التغيرات الثورية عن ظاهر التطور التي تحدث في سياق العملية التاريخية العادية للمجتمع. كما تختلف عمليات الإصلاح والحركات الاجتماعية

الأخرى من حيث شمولها واتصالها بأعمال المشكلات الجذرية وأهدافها الايجابية. وعلى العموم يتصف التغير الثوري بالخصائص التالية: السرعة، والانطلاق من داخل الجماعة، والجذرية والشمول، الإيجاب الهادفة، والتقدمية، والشعبية والاعتماد على الأسلوب العلمي.

وبطبيعة الحال فإن أي تغير يطرأ على إيديولوجية المجتمع لابد وأن ينعكس على الظواهر والمؤسسات الاجتماعية، وبالتالي ينعكس على حياة الناس أنفسهم ونظرتهم إلى المجتمع ونظرتهم إلى الحياة.